



التاريخ : ٢٠١٢/٤/١٨

## منظمة العاد الإستيطانية العصا الغليظة في القدس المحتلة

### مقدمة:

تعتبر حكومة الإحتلال الإسرائيلية بأذرعها المختلفة أكبر منظمة استيطانية في القدس المحتلة تتفق المليارات على مشاريع خرافية ليس لها أصل إلا في عقول أصحابها من أجل تزييف الحقائق على الأرض لتغيير وجه المدينة العربي والإسلامي، لقد قامت حكومة الإحتلال بتوسيع الحدود الجغرافية لمدينة القدس لتضم أكبر قدر من المستوطنات مصادرة آلاف الدونمات وطاردة آلاف الفلسطينيين من منازلهم وأراضيهم بعد هدمها أو مصادرتها، لقد ارتكبت حكومة الإحتلال مجازر عديدة بحق مدينة القدس، قطعت الشجر وهدمت المساجد والمنازل التي يعود عمرها إلى مئات السنين حتى الموتى في قبورهم لم يسلموا فهذه مقبرة مأمّن الله جرفت ونبشت دون مراعاة لحرمة الأموات والحجة أنهم يريدون بناء متحف السلام على أرض المقبرة! أي سلام هذا والموتى لم يسلموا من آلة التدمير فكيف بالأحياء المههدون بالقتل والطرده من مدينتهم. عند زيارة المدينة ترى البناء الشاذ حول المدينة وفي قلبها ترى البؤر الإستيطانية كالأحزمة المعدة لإعدام الحياة بكل أشكالها، ترى الشوارع والحفر التي تمزق أوصال المدينة وتحاول خلق نسيج اجتماعي غريب عن أصالة المدينة وتراثها، تجد الغرباء القساء بكل تفاصيلهم هذا يحمل سلاحاً مستعداً لإطلاق النار ذاك يسكن في منزل مسور بأسلاك شائكة أو بوابات حديدية مدعمة بكاميرات مراقبة على مدار الساعة، وذاك يسوق بلدوزر أو حفار يهدم أو يحفر في أعماق الأرض يبحث عن ماذا؟ عن هيكل، معبد، ملك.. فرغ باطن البلدة القديمة في عملية أشبه ما تكون باقتلاع أحشاء شخص ما، هل يمكن أن تستمر الحياة بلا أحشاء؟ شقت الأنفاق من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب وبكافة الإتجاهات وصولاً إلى المسجد



الأقصى الذي أصبح مهددا بالدمار مثله مثل باقي منازل المقدسين، لقد حدثت انهيارات في طريق باب المغاربة، وفي المصلى المرواني وفي مدراس تحفيظ القرآن داخل أسوار المسجد الأقصى وغيرها الكثير من الحوادث، يصف الكاتب الفرنسي كريستيان سالمون ما شاهده أثناء زيارته للأراضي المحتلة بالقول "في حقبة الحروب اليوغسلافية نحت المهندس "بوغدان توفيتش" عبارة قتل المدن إشارة إلى تدمير مدن البلقان، أما في فلسطين فإن ما يصدم أكثر هو العنف المتعمد ضد الأرض... فعلى مد النظر لا ترى سوى الساحات المكشوفة والتلال المحفرة... مساحات تبدو ممزقة بات من الصعب التعرف إليها فبشاعة الباطون والذفت تمتد على مدى أجمل المناظر في التاريخ البشري، إنها وحشية الجرافات إنه مخطط يكشف يد الدولة الإرادية التي تعمد منذ زمن إلى محو كل شيء... ليست هذه المرة الأولى التي يجري فيها محو سمات الأماكن فيحل إسم شارع أو مدينة مكان غيره أو يصار إلى تخريب المكان وإعادة إصلاحه ففي البوسنة سمي هذا بـ "مجزرة الذاكرة"، وهم مستمرين في هذه المجزرة في عتمة الليل ووضوح النهار غير أبهين بشجب أو استنكار أو مؤتمر عقد في هذه الدولة أو تلك، رسموا الخطط وأعدوا المشاريع ونفذوا العديد منها والكثير في طريقه إلى التنفيذ، فماذا فعل النظام العربي والإسلامي لمواجهة هذه المخاطر هل ارتقى عمله لا نقول إلى مستوى حكومة الإحتلال بل إلى أصغر منظمة إستيطانية تعمل بشكل دؤوب لتنفيذ مشاريعها؟ إنهم متفرجون، مكتوفوا اليدين وعديموا الإرادة على الرغم من كثرة الإمكانيات والقدرة الحقيقية على فعل كل شيء من أجل أعدل قضية في الكون، كم من الدولارات صرف النظام العربي والإسلامي على مشاريع رائدة تدعم صمود المقدسيين وتحذ من تهويد المدينة، الجواب حسب الخبراء وما نراه على أرض الواقع لا تعدو عن ملايين ينفقها أحدهم على حفله من حفلاته، ما المانع من المجاهرة في دعم القدس وتنفيذ مشاريع تنمية للوقوف في وجه الحملة الإستيطانية الشرسة، وأليس عجيبا أن يبقى المقدسيون طوال هذه السنين وحيدين في مواجهة أشرس آلة أستيطانية دون سند أو معين والأعجب من ذلك يتساءل بعضهم كيف صمد هؤلاء كل هذه السنين؟ لا يمكن ترك هذا التراث المقدسي، الإنساني والمهد الحضاري نهبا لعصابات صهيونية قدمت من كل أنحاء الأرض مسكونه بهواجس الحفر والتدمير بحثا عن ملوك وأماكن عباده مزعومة عمرها آلاف السنين لا مكان لوجدها إلا في عقول أصحابها،

لا بد من وقفه رسمية جادة تشد من أزر القدس وتعيد الحقوق المسلوقة إلى أصحابها، ولعلنا نستطيع في هذه السلسلة من التقارير التي تتناول قضية القدس أن نحرك ضمائر المسؤولين وصناع القرار في العالمين العربي والإسلامي لفعل كل شيء غير المؤتمرات لإتقاذ هذا الإرث الحضاري



والإنساني، نبدأ هذه السلسلة بتقرير عن منظمات استيطانية لها دور كبير في مشاريع نفذت وبعضها الآخر في طريقه إلى التنفيذ كان له وسيكون أثر مدمر على هوية القدس المحتلة.

### منظمة العاد الإستيطانية:

إن أخطر المنظمات الإستيطانية التي تباشر الإستيطان على الأرض في شرقي القدس هي عطيرت كوهنيم، العاد والصندوق القومي اليهودي ومركزه بريطانيا. تتكامل عصابات هذه المنظمات في سعيها الدؤوب للسيطرة على أملاك الفلسطينيين في القدس المحتلة باستعمال ما يسمى قانون أملاك الغائبين أو أن المبنى ملك يهودي قبل عام ١٩٤٨م أو أنه تم شراؤه بمساعدة عملاء محليين، بهذه الطرق سيطرت هذه العصابات على مئات من منازل الفلسطينيين وقامت بإسكان ما يقارب ٢٠٠٠ مستوطن في البلدة القديمة وبناء أكثر من ٦٠ كنيسة تحيط بالمسجد الأقصى كالسوار بالمعصم.

تعتبر منظمة العاد الإستيطانية من أكثر المنظمات الصهيونية نشاطا في مدينة القدس أسسها ديفيد بيرري عام ١٩٨٦ وهو نائب سابق لرئيس وحدة مدفون المختصة باغتيال الفلسطينيين فيما عرف حديثا بسياسة "القتل المركز"، وتشير أدبيات المنظمة أن الهدف الرئيس لتأسيسها إعادة الوعي اليهودي الى منطقة سلوان لبناء ما يسمى مدينة داوود<sup>١</sup>. منذ تأسيسها أصبحت المنظمة اليد اليمنى للحكومة الصهيونية في تنفيذ سياسة تهويد شرقي القدس وخصوصا ضاحية سلوان لإقامة ما يسمى مدينة داود في وادي حلوه، كما عهد إليها المشاركة في الحفريات أسفل المسجد الأقصى، وفي سعيها للسيطرة على ضاحية سلوان تستخدم المنظمة كافة الوسائل لغصب ممتلكات الفلسطينيين بمساعدة مباشرة من حكومة الإحتلال، كتروير عقود البيع والشراء واستخدام وسطاء في العملية، السيطرة المادية على العقارات بحجة أنها املاك غائبين، ولا يستبعد أن المنظمة قامت بتصفيات جسدية فقد قال

الكاتب الإسرائيلي أرنون ريغولر أن منظمة العاد التي سيطرت على شقتين تعودان لحسن العجلوني وجد ميتا قبل اسبوع من تاريخ السيطرة على المنزل (٢٠٠٤/٠٢/٠٨) في مدينة أريحا في ظروف غامضة. يصف ديفيد بيرري في محادثة خاصة له مع وزير الأمن الداخلي آفي ديختر عملية دخول المنازل في سلوان "إنها تشبه العملية العسكرية يجب ان تكون مسلحا ومعك لاسلكي وعدد من الرجال، هناك شبكة من العملاء يجمعون المعلومات عن الفلسطينيين والخلافات العائلية بينهم ليتم استخدامها في عملية الشراء". أحد الامثلة الصارخة على التزوير والإساءة لسمعة العائلات المقدسية

<sup>١</sup> تبلغ مساحة ضاحية سلوان ٢١٩٤ دونم تقع جنوب شرق القدس ويسكنها ٣١٠٠٠ نسمة، بدأت حركة الإستيطان في الضاحية عام ١٩٩٠م وتحديدًا في وادي حلوة ومنذ ذلك التاريخ والإعلام العبري والمؤسسات الحكومية تطلق على الوادي اسم "مدينة داوود".



استغلال حالات الوفاة، في حزيران عام ١٩٩٤ توفي المواطن جميل صيام مالك لمنزل على الطريق الرئيس لوادي حلوة، في عام ١٩٩٦ اتصل شخص يدعى "ياهو شع هارلنج" بورثة المتوفى وأخبرهم ان ملكية المنزل تعود له بموجب اتفاق وقع بينه وبين المتوفى عام ١٩٩١ أنكرت العائلة الأمر بشدة، فقام هارلنج بمقاضاة العائلة امام محكمة في القدس، خلال جلسات المحاكمة تبين أن هارلنج عميل لحساب منظمة العاد وديفيد بيرري، في ختام المحاكمة رفض القاضي الوثائق المقدمة لأنها مزورة وبين القاضي أن ديفيد بيرري كذب في إفادته. إذا كان منزل عائلة صيام نجا فإن منازل أخرى سيطر المستوطنون عليها ورفضوا إخلائها رغم الاحكام القضائية، مثال ذلك عقار عائلة العباسي الذي يتكون من تسع شقق ومخزينين حيث أعلن أنه ملك غائب عام ١٩٨٧م وفي عام ١٩٩١ قامت شركة عميدار بتأجيرها كاملا لمنظمة العاد واطلقت عليه اسم "كاسل هاوس"، وفي التفاصيل اقتحم عناصر من عصابات منظمة العاد المنزل في منتصف الليل بينما كان أفراد العائلة نياما وعاثوا في المبنى فسادا وأقاموا حفلا راقصا على سطح المبنى وطردوا أصحابه بطريقة وحشية، وعلى الرغم من حكم للقضاء بأن إعلان العقار ملك غائب باطل لأنه بني على إفادة مزورة لا يدعمه إلا الحد الأقصى من سوء النية لا زال المستوطنون يسيطرون على العقار وعائلة العباسي تنتظر عودة ملكها الخاص لها.

بهذه الطرق وغيرها سيطرت المنظمة على ما يقارب ١٤ منزلا في وادي حلوة إضافة إلى ٣٦ دونم من مجموع ١١٦ دونم من أراضي سلوان، وبسبب الحفريات الواسعة التي تقوم بها دمرت المعالم الأثرية لضاحية سلوان.

إن ما يسمى قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥١م تتلاعب به الحكومات المتلاحقة في تطبيقه على الاملاك الخاصة في شرقي القدسفي أحيان كثيرة أعلن مستشاروا الحكومة القانونيين أن هذا القانون لا يطبق في شرقي القدس لكن مستشار الحكومة الحالي "جن يهودا" قدم رأيا لما يسمى محكمة العدل العليا بتاريخ ٢٠١٠/٠٥/١٢ بشأن قضايا منظوره أمامها أن القانون يتوجب تطبيقه على هذه القضايا، مما يعني أن العديد من العقارات التي يملكها أشخاص في القدس من سكان الضفة الغربية ستكون نهبا للمستوطنين.

إن منظمة العاد لا تنفذ هذه المخططات وحيدة بل هي مدعومة من كل المستويات الحكومية والوزارية والخاصة ومن أبرز الهيئات الحكومية التي تدعم المنظمة في مسعاها حارس أملاك



الغائبين في وزارة المالية حيث أن أملاك الغائبين المصنفة بشهادات من قبل ممثلين عن منظمة العاد تعتمد دون التأكد من صحتها، فبموجب إفادات مزورة يتم نقل العقار إلى سلطة الأراضي التابعة لسلطة تطوير القدس ومن ثم إلى (شركة عميدار) أو فرع آخر من وزارة الإسكان ليتم نقل العقار إلى منظمة العاد بموجب عقود طويلة الأجل، وبهذه الطريقة قامت إدارة أراضي الإحتلال وسلطة التطوير عميدار في وزارة الإسكان والبنى التحتية بتسليم إدارة أرض سلوان للمنظمة وضمنت تجديد أملاك الغائبين بملايين الدولارات تؤجر على المدى الطويل لمنظمة العاد بأجر متفق عليه، وكذلك تتحمل وزارة الإسكان نفقات حراسة المسوطنين التي تقوم بها شركة أمنية خاصة (مودعين إيزراحي) مقابل ٢٠ مليون شيكل (حوالي ٥ ملايين دولار) سنويا، قامت هذه الشركة بزراعة ما يقارب ٥٣ كاميرة مراقبة في كل أنحاء المنطقة في الشوارع وعلى أسطح المنازل في خرق فاضح لخصوصية المواطنين كما أقامت نقطة تفتيش على مدخل وادي حلوة لا يسمح المرور عبرها إلا بهويات خاصة، كذلك أعطت سلطة الحدائق الوطنية في وزارة البيئة منظمة العاد حصريا حق إدارة وترميم ما يسمى حديقة مدينة داوود في مخالفة لحكم ما يسمى محكمة العدل العليا عام ١٩٩٩، سلطة الآثار في وزارة الثقافة تقوم بعمليات حفر وتنقيب في منطقة سلوان بتمويل حصري من منظمة العاد بشرط عدم الإعلان عن نتائج الحفريات، حتى كانون الثاني من عام ٢٠٠٨ لم يكن أهالي ضاحية سلوان يعلمون ماذا يجري أسفل منازلهم حتى انهار جزء من الطريق المؤدي إلى وادي حلوة وحدثت تصدعات في المباني حيث اكتشف أن الحفر يستمر من الساعة السابعة صباحا حتى الساعة مساء دون توقف باستخدام معدات ثقيلة، بسبب ذلك تقدم سبعة من المواطنين احتجاجا على الحفريات لدى ما يسمى محكمة العدل العليا، وبعد يوم من تقديم الشكوى اعتقل خمسة من مقدمي الشكوى بدعوى الإعتداء على مركز الزوار في جبل الزيتون. إن تصريحات ما يسمى علماء الآثار المتناقضة تبرز حجم التزوير التاريخي في المنطقة أحد المنقبين يقول "التاريخ ابتداء مع مملكة داوود وانتهى مع تدمير الهيكل الثاني وبدأ مجددا عندما استوطنت منظمة العاد سلوان"، في المقابل يؤكد معظم هؤلاء العلماء أنهم لم يجدوا أي أثر من عهد سليمان أو داوود، وفي هذا يقول روني ريتش "منظمة العاد تريد الملك داوود، لكن لا أملك الملك داوود ماذا عساي أن أفعل". وإمعانا في التزوير فإن منظمة العاد تقوم بالتخلص من أي مكتشفات أثرية لا تعود لعهود يهودية مزعومة ففي عام ٢٠٠٨ عثر على هياكل عظمية من القرن الثامن والتاسع من العصر الإسلامي تم إخفاؤها. وأيضا لا بد هنا من ذكر التعاقد مع منظمة العاد للقيام بمهمة التخلص من نتاج الحفريات أسفل المسجد الأقصى بمساعدة عشرات الآلاف من الشبان اليهود تحت إشراف جامعة بار إيلان.



وزارة السياحة، سلطة تطوير "القدس الشرقية" ووزارة المواصلات ترتبط مع منظمة العاد بعقود تقدر بملايين الدولارات مثل عقد تجديد مركز الزوار على جبل الزيتون، إصلاح الطريق في وادي حلوة لخدمة المستوطنين، كما تلعب بلدية القدس الدور الأكبر في دعم مشاريع منظمة العاد عن طريق المخططات الهيكلية الإستيطانية فهناك مخططات جاهزة لهدم منازل في حي سلوان تأوي مئات العائلات لتحويلها الى مزارات دينية وهي تقوم بتنفيذ أوامر الهدم بحق منازل الفلسطينيين التي بنيت بدون ترخيص وتغض الطرف عن المنازل التي بناها المستوطنون في الحي على أملاك خاصة، فوفقا لخطة التطوير رقم ١١٥٥٥ التي وضعتها بلدية القدس بقرار حكومي في عام ٢٠٠١ يتوجب تدمير حي البستان في سلوان أي ما يقارب ٨٨ منزلا تأوي ١٠٠٠ فلسطيني ووفق الخطة سيبقى ٢١-٢٢ منزلا فقط بعد عملية الهدم والهدف من الخطة هو تحويل وادي حلوة إلى منطقة يهودية مع حديقة أثرية بمساحة تقدر ١٠٠٠٠٠٠٠م مربع على أنقاض منازل حي البستان المهمة!!

أما ما يسمى بوزارة الدفاع فترتبط مع منظمة إعاد ببرامج سياحية وتعليمية للجنود، في السنة المالية لعام ٢٠٠٦ تقول منظمة العاد أنه صرفت ٢,٧ مليون شيكل (حوالي ٧٠٩٠٠٠٠ دولار) على سياحة الجنود كجزء من مشروعين، واحد يسمى "موريه" وآخر مرتبط بالحاخامية العسكرية، وتدعي أن المنطقة زارها حوالي ٣٦٠٢٧٢ سائح عام ٢٠٠٧ منهم ١٥٢٥٢٧ زودوا بمرشدين من منظمة العاد ومعظم هؤلاء الزوار من الجنود، أحد المرشدين يقول أن ما يعطى للزوار هو فقط ما يتعلق بخراب الهيكل الثاني ووصف سكان المنطقة بالقتلة والإرهابيين حتى استيطانها من قبل اليهود.

كما يقوم الصندوق القومي اليهودي ومركزه بريطانيا بتأجير العقارات التي استولى عليها لمنظمة العاد وعطريت كوهنيم بعقود متنوعه<sup>٢</sup>، وأخيرا لتغطية جرائم منظمة العاد تقوم ما يسمى بوزارة العدل بالتغطية على هذه الجرائم وتميرير كافة النشاطات الغير قانونية لمنظمة إعاد، والقائمة طويله لا حصر لها. يلخص مدير عام منظمة العاد دورون سبلمان علاقة منظمة بحكومة الإحتلال قائلا "هذا مشروع الحكومة، نحن لسنا منظمة حكومية رسمية لكن نعمل عن قرب مع المنظمات الحكومية كل هذه الخطوات تم رسمها بالتنسيق بين فريقين واحد حكومي والآخر خاص ونحن تقريبا فرع من (حكومة اسرائيل) لكن دون أن نكون مقيدين بالروتين الحكومي".

إغلاق المؤسسات المقدسية:

<sup>2</sup>سيتم التطرق بالتفصيل لأنشطة الصندوق في القدس المحتلة في تقرير لاحق.



في مقابل تكاثر المنظمات الإستيطانية في مدينة القدس المحتلة كالفطر بدعم من أعلى المستويات السياسية والأمنية في الكيان الصهيوني وهي مطلقة اليد ولها حرية التصرف الى حد ارتكاب الجرائم بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم يقوم الاحتلال بملاحقة المؤسسات الإنسانية العاملة في القدس المحدودة الموارد والعدد بالإغلاق والمصادرة واعتقال العاملين فيها. منذ عام ١٩٦٧ قامت سلطات الاحتلال بإغلاق أكثر من ٨٨ مؤسسة إنسانية أهلية في القدس المحتلة وأجبرت ٣٣ منظمة أخرى على نقل مكاتبها ونشاطاتها إلى الضفة الغربية، كان آخر إغلاق نفذته بتاريخ ٢٩-١-٢٠١٢م بحق مؤسستين في ضاحية سلوان هما نادي سلوان لكرة القدم وجمعية الصدقات، بتهمه جاهزة سلفا وهي تلقيهما تمويلاً من حركة "حماس". وتشير التقديرات أنه منذ العام ١٩٩٥م وحتى نوفمبر ٢٠١١م تم إغلاق أكثر من ٥٣ مؤسسة فلسطينية، منها بيت الشرق، مركز أبحاث الأراضي، جمعية الدراسات العربية، المجلس الأعلى للسياحة، هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، المركز الجغرافي الفلسطيني، نادي الأسير الفلسطيني، اتحاد الغرف التجارية العربية الصناعية الزراعية، جمعية الرعاية للمرأة العربية، المنتدى الثقافي- صور باهر، مركز نضال للعمل المجتمعي البلدة القديمة، مؤسسة القدس للتنمية- بيت حنينا والضحاحية، مؤسسة تطوير المجتمع، مؤسسة الوفاة، مؤسسة إحياء التراث، مؤسسة شعاع النسوية في شعفاط، مؤسسة عمل بلا حدود في كفر عقب وغيرها. إن ما تبقى من مؤسسات مقدسية قليلة مثل مؤسسات حقوق الإنسان يتم التضييق عليها وتقييد عملها، ومنع نشاطاتها، وسن القوانين كمشروع القانون المسمى بقانون تجفيف الجمعيات، وتهديد العاملين فيها بالإبعاد والإعتقال.

إن نظرة تحليلية بسيطة على عمل هذه المؤسسات يدرك المراقب لماذا قام الاحتلال بإغلاقها فالعاملين في هذه المؤسسات لم يقوموا بأي نشاط فيه مقاومة مسلحة لأنشطة الاحتلال إنما نفذوا أنشطة إنسانية وفكرية وثقافية وسياسية للمحافظة على هوية القدس والإنسان المقدسي، فتلك مؤسسة تعنى بشؤون العائلة أو المرأة أو الطفل لدعم الإحتياجات اليومية وحل مشاكل هذه الشرائح التي تشكل أساس أي مجتمع وهو نشاط مشروع في كل الدول تدعمه الحكومات إلا تحت الإحتلال فسلطات الإحتلال تدرك أن اعتلال هذه الشرائح وتفشي الأمراض الإجتماعية فيها يسهل مهمته في السيطرة على المجتمع وترويضه، وهناك مؤسسات تتابع انتهاكات الإحتلال لحقوق الإنسان والمقدسات ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وتنتشر أبحاثا مهمة في هذا الجانب تفضح الممارسات الإحتلالية في القدس وقد تؤثر مسبقا على صانع القرار الدولي بالتأكيد على عدم شرعية أنشطة الإحتلال في القدس وهذا ما يورق سلطات الإحتلال ويدفعه إلى إغلاقها وبالتوازي تشرع





سلطات الإحتلال الابواب امام المنظمات الإستيطانية وتمدها بالمال والإمكانيات لتعيث فسادا في المدينة المقدسة.

### شبيكات من الدعم الخارجي:

كما ترتبط منظمة إلعاد بشبكة تمويل دولية ممتدة مركزها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وروسيا وعموم دول الاتحاد الأوروبي.بعد أحداث ١١/٠٩ في نيويورك شن المشرعون وسلطات تطبيق القانون في الولايات المتحدة حملة شعواء على الجمعيات الخيرية الإسلامية فقامت بإغلاق عدد كبير منها ومصادرة أملاكها وتقديم مسؤوليها للمحاكمة ،كان من أبرز هذه المؤسسات المستهدفة مؤسسة الأراضي المقدسة التي عملت لسنوات طويلة في الأراضي الأمريكية،تم إغلاقها ومصادرة ممتلكاتها والاسوأ أنه تم تقديم المسؤولين فيها للمحاكمة وفي مسعى من الحكومة الأمريكية لإدانتهم تم الإستعانة بشهود من جهاز الشاباك في المحاكمات.بعد محاكمة غير عادلة شابها العديد من الأخطاء القانونية وبتاريخ ٢٧/٠٥/٢٠٠٩ أصدر قاضي أمريكي أحكاما بالسجن لمدد طويلة على كل من شكري أبو بكر ( ٥٤ عاما) رئيس المؤسسة بالسجن لمدة ٦٥ عاما،وكذلك حكم بسجن غسان العشي ( ٥٩ عاما) رئيس مجلس إدارة المؤسسة بنفس المدة (٦٥ عاما، أما محمد المزين (٥٥ عاما) فقد حكم لمدة ١٥ عاما،وحكم على مفيد عبد القادر (٤٩) عاماالذي كان يعمل مهندسا في بلدية دالاس، وكذلك جامع تبرعات متطوع للمؤسسة لمدة ٢٠ عاما، ونفس المدة (٢٠ عاما) تلقاها مدير مكتب المؤسسة في ولاية نيوجرسي،عبد الرحمن عودة (٤٩عاما).وبتاريخ ٨/١٢/٢٠١١ رفضت الدائرة الخامسة لمحكمة الاستئناف الأمريكية الطعن المقدم من المتهمين وقالت في حكمها: "في حين لا توجد محاكمة مثالية فإن مؤسسة الأرض المقدسة وقادتها أدينوا بشكل عادل،وهناك "أدلة وافرة" على أن المؤسسة التي بدأت نشاطها في عقد الثمانينات كان لها روابط مالية بحماس على مدى فترة طويلة".وذكرت المحكمة أن دعم المؤسسة للجان الزكاة في فلسطين سهل نشاط حماس بتعزيز شعبيتها بين الفلسطينيين وإتاحة مصدر للتمويل"وهذا بدوره سمح لحماس بتركيز جهودها على النشاط العنيف".بموجب هذا التبرير يعتبر كل فلسطيني أو جمعية تساعد الأيتام والأرامل من





الفلسطينيين (إرهابي) وتمويله مدان لأنه يزيح عن كاهل منظمات المقاومة هذه المهمة! أما المنظمات الإستيطانية فهي لا تتحمل أعباء عن حكومة الإحتلال تجعلها تتفرغ لمهام أكبر كشن حرب على جنوب لبنان أو غزة؟

مقابل هذا المشهد المأساوي تنشط المؤسسات الصهيونية في كافة الأراضي الأمريكية بحرية تفوق مثيلاتها في فلسطين المحتلة مستخدمة كافة الوسائل القانونية وغير القانونية من أبرزها غسل الأموال والإحتيال تحت سمع وبصر سلطات تطبيق القانون، وهل من سبب أبرز من دعمها للإستيطان في الأراضي المحتلة ليتم إخراجها عن القانون ومصادرة أملاكها وإغلاقها وتقديم المسؤولين فيها للمحاكمة؟

منذ عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٨ قامت ١٧١ منظمة من بينها ١١٦ منظمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بجمع ٤٠ مليون دولار لدعم الإستيطان في الأراضي المحتلة وهو رقم غير حقيقي إذا علمنا أن هذه المنظمات تستخدم كل الوسائل لعدم الكشف عن الأرقام الحقيقية للتبرعات، المهم أن هذه التبرعات تتضاعف بموجب قوانين الإعفاءات الضريبية ووفقا للقوانين الأمريكية نظريا فإنه لا يجوز ائصال هذه التبرعات الى منظمات تنشط في الأراضي المحتلة وتعمل على تسعير الحرب والتطهير العرقي والتهجير القسري!

ووفقا للأرقام المعده لاطلاع الجمهور يتبين أن جمعية أصدقاء عطيرت كهونيم جمعت ما يقارب ١٠ ملايين دولار بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨، يقول المدير التنفيذي للمنظمة دانيال لوري أن هذه التبرعات تشكل ٦٠% من عائدات المنظمة بالطبع إن هذه التبرعات تصرف على مشروع ما يسمى "استعادة القدس". ويعتبر المليونيير الأمريكي من أصل يهودي ايرفينغ موسكوفيتش أحد الممولين الأساسيين لهذه المنظمة، فبتمويل مباشر منه نفذت المنظمة أنشطة استيطانية خطيرة في كل أنحاء القدس من أهمها بناء حي استيطاني في قلب حي رأس العمود قبل عدة أعوام أطلق عليه اسم "معاليه هزيتيم" وهو لا يبعد سوى ١٥٠ مترا هوائيا عن المسجد الأقصى، ويشتمل على ١٣٢ وحدة استيطانية، إضافة إلى تمويل بناء حي استيطاني آخر في ذات المكان يحمل اسم "معاليه ديفيد"

ويشتمل على بناء ١٠٤ وحدات استيطانية، يرتبط بمعاليه هزيتيم بجسر، مما يرفع عدد المستوطنين في قلب حي رأس العمود إلى نحو ٢٠٠ عائلة.

ومن بين المنظمات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية منظمة "عير دافيد" ذراع منظمة العاد التي جمعت حسب سجلات مصلحة الضرائب الأمريكية ما مقداره ٨,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٤



و ١,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٥ و ٢,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٦. يقول مصدر في مصلحة الضرائب الأمريكية الهدف الأساسي لمنظمة غير دافيد في تفاديها لدفع الضرائب هو: "إنشاء صندوق خيري لتقديم المساعدة المالية وغيرها من الخدمات لصالح الشعب اليهودي في مدينة القدس القديمة يشمل: تعليم تاريخ مدينة القدس المذكورة في الإنجيل وآثارها، ومساعدة ودعم التعليم، وإيواء العائلات وإعادة بناء الممتلكات المدمرة". وفي الفترة ما بين ٢٠٠٦-٢٠٠٨ تلقت المنظمة من موسكوفيتش مبلغ ١,٤٥٠,٠٠٠ دولار من عائدات كازينو يملكه في كاليفورنيا.

وتتكشف حقائق تمويل هذه المنظمات تباعا ففي عام ٢٠٠٦ ذكرت منظمة العاد في تقريرها لهيئة الجمعيات الخيرية (الإسرائيلية) أن موجوداتها تقدر بـ ١٥٩ مليون شيكل (حوالي ٤٢ مليون دولار) وعائداتها تقدر بـ ٩١ مليون شيكل (حوالي ٢٤ مليون دولار) منه ٨٤ مليون شيكل (حوالي ٢٢ مليون دولار) ما نسبته (٩٢%) تأتي من التبرعات. حتى الآن تعتبر هوية المتبرعين لهذه المنظمة لغزا، في الماضي كان بعض تمويل المنظمة يأتي من أرباح كازينو نيسان هاكشور وموشي ببليل في اليونان. وكذلك رجال أعمال أصلهم من روسيا مثل ليف ليفيف ورومان أبرومافيتش مالك نادي شلسي من المتبرعين الرئيسيين حضروا مناسبات أقامتها العاد في سلوان أو ما يسمى (مدينة داود) وكذلك يافغيني سشودلر الرجل الثاني في امبراطورية ابراموتس تبرع بـ ٧ مليون دولار لما يسمونه مدينة داود.

في عام ٢٠٠٢ ووفقا للتعديلات التي أقرت على قانون الجمعيات الخيرية أن أي تبرع أكثر من ٢٠٠٠٠ شيكل (حوالي ٥٠٠٠ دولار) يجب أن يتم إعلانه وفي عام ٢٠٠٧ طلبت سلطة الجمعيات الخيرية من العاد لتكشف عن بعض أسماء المتبرعين الذين ذكرت تبرعاتهم في تقرير المنظمة عام ٢٠٠٥ والتي بلغت تبرعاتهم ما يقارب ٣١ مليون شيكل (حوالي ٨ ملايين دولار) والتي تقدر بـ ٧٥% من مجموع عائدات منظمة العاد في هذه السنة.

في نفس التقرير ذكرت العاد أن شركة فارلي الدولية (شركة تحقيقات أمنية خاصة) التي تعمل من بريطانيا تبرعت بـ ٢ مليون دولار لمشاريع المنظمة. لكن الشركة وضمن تحقيق أجرته صحيفة هارتس ذكر رئيسها أنه لم يسمع يوما بمنظمة العاد وأن عائدات الشركة السنوية تبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني الأمر الذي لا تستطيع معه الشركة التبرع بالمبلغ الذي ذكرته المنظمة.



كما ذكرت المنظمة في تقريرها أن شركة دوايد ليمتد تبرع بقيمة ١,٤ مليون دولار، ليستون هولدنغ وأوفنجتون وورلد وايد ليمتد تبرع بقيمة ١,٥ مليون دولار وجاكوب صن تبرع بقيمة ٢٥٠ ألف دولار.

على الرغم من إلحاح أحد المسؤولين في سلطة الجمعيات الخيرية (الإسرائيلية) في العام ٢٠٠٧م وتحت التهديد بشطبها من سجل الجمعيات بضرورة قيام منظمة العاد بكشف متبرعيها إلا أن محامي المنظمة رد أن هوية المتبرعين غير معروفين أصلاً لموكليه سوى ما ذكر من عناوين في تقرير المنظمة للسلطات. المحامي ارفق مع الرد عنوان صندوق بريدي دون أن يذكر الدولة ذات العلاقة.

لم يقنع هذا الرد هيئة الجمعيات الخيرية وهدد أنه في حال لم ترسل منظمة العاد ما طلب منها من معلومات فإنه سيفتح تحقيق في نشاط المنظمة. لكن في بداية عام ٢٠٠٨ قلبت الأمور رأساً على عقب حيث صرح مسؤول تسجيل في سلطة الجمعيات الخيرية ان نائب رئيس الهيئات التي تتبع لها هيئة الجمعيات الخيرية قرر قبول ما صرحت به منظمة العاد وإعطائها امتيازاً بحق عدم الكشف عن متبرعيها.

وزارة العدل في حكومة الإحتلال أيدت هذا الحق قائلة "طلب من منظمة العاد من قبل مسجل الهيئات الخيرية لتزويده بأسماء المتبرعين الذين تبرعوا بما يزيد عن ٢٠٠٠٠ شيكل في السنة، وفي كانون الأول ٢٠٠٧ أرسلت المنظمة تقريراً عن المتبرعين وطلبت عدم الكشف عن أسمائهم حتى لا يلحق الضرر بالمتبرعين والمنظمة في حال الكشف عن الأسماء. وبعد التحقيق في هذه القضية تقرر الموافقة على طلب المنظمة. حتى هذا اليوم هناك طلبات عديدة لدى مسجل الهيئات الخيرية لعدم الكشف عن أسماء المتبرعين وفي كافة الحالات حسب علمنا وفي جميع الطلبات ممثلي هيئة الجمعيات الخيرية يوافقون على الطلبات، هذه السياسية معمول بها للمحافظة على خصوصية المتبرعين بناء على طلبهم".

نخلص مما تقدم أن أنشطة هذه المنظمات وفي مقدمتها منظمة العاد مدعومة من حكومة الإحتلال وبأموال المتبرعين الإمبريكيين والأوروبيين تعتبر جرائم ترقى إلى وصف جرائم ضد الإنسانية ألحقت خسائر فادحة بسكان القدس المحتلة عن طريق هدم وتخريب المعالم التاريخية والدينية، هدم البيوت، الإيذاء الجسدي والتهجير الجماعي القسري بسبب الإنتماء الديني والقومي.

**الإطار القانوني:** فيما يلي بعض مقررات المجتمع الدولي الذي تتخذ الطابع الأمر بشأن القدس،



## قرارات مجلس الأمن الدولي:

-إن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ أساسين قانونيين في تحديد أن (إسرائيل) قوة محتلة، حيث يطالبها القراران بالانسحاب من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وكذلك الامتناع عن الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع الذي كان قائما قبل الاحتلال.

-قرار مجلي الأمن رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/٠٥/٢١ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١ جاء فيه أن "المجلس يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأموال التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغير في وضع القدس".

-قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٧٦ بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٨٠م جاء فيه "يؤكد المجلس مجددا ان جميع الأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها (إسرائيل) القوة المحتلة، والرامية إلى تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها ليس له أي مستند قانوني وتشكل خرقا فاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب .."

- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٧٨ بتاريخ ٢٠ آب ١٩٨٠ إن مجلس الأمن " - 1 يلوم أشد اللوم مصادقة إسرائيل على "القانون الأساسي" بشأن القدس، ورفضها النقيذ بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

٢- يؤكد أن مصادقة إسرائيل على "القانون الأساسي" تشكل انتهاكا للقانون الدولي، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛

٣- قرر أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصا "القانون الأساسي" الأخير بشأن القدس، هي إجراءات باطلة أصلا ويجب إلغاؤها؛

٤- يؤكد أيضا أن هذا العمل يشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٥- يقرر عدم الاعتراف ب "القانون الأساسي" وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار، تغيير معالم القدس ووضعها، ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى: (أ) قبول هذا



القرار ب) دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة؛

٦- يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠؛

٧- يقرر متابعة هذا الوضع الخطر".

كما أكدت قرارات مجلس الأمن الدولي العديدة: قرار ٢٦٧ (١٩٦٩) وقرار ٢٧١ (١٩٦٩) وقرار ٤٦٥ (١٩٨٠) وقرار ١٠٧٣ (١٩٩٦) على أن مدينة القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالبت جميعها إسرائيل بعدم القيام بأي إجراء من شأنه تغيير الوضع الجغرافي والديمقراطي والقانوني لمدينة القدس المحتلة.

**قرارات الجمعية العامة:** أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عشرات القرارات بشأن القدس حيث أكدت جميعها على أن مدينة القدس محتلة شأنها شأن باقي الأراضي الفلسطينية وأن جميع الإجراءات التي قامت بها قوات الاحتلال في مدينة القدس باطلة ومن أبرز هذه القرارات القرار رقم ٢٢٥٣ بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٧م والقرار رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٤ تموز ١٩٦٧، القرار رقم ٥٦/٣١ بتاريخ ٣ كانون أول ٢٠٠١م ولا زالت القرارات تتلاحق الى يومنا هذا.

**اتفاقية جنيف الرابعة وملحقاتها لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين وقت الاحتلال:** نصت المادة ٤٩ "يحظر النقل الجبري أو الجماعي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة أو إلى أرضي أي دولة أخرى.."

المادة (٥٣): "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير."

كذلك نصت المادة ١٦ من البروتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩ "يحظر ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية، أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب".



لوائح لاهاي عام ١٩٠٧م: نصت المادة (٤٦) بأنه لا يجوز للدولة المحتلة أن تصادر الأملاك الخاصة.

المادة (٥٥): الدولة المحتلة تعتبر بمثابة مدير للأراضي في البلد المحتل، وعليها أن تعامل ممتلكات البلد معاملة الأملاك الخاصة. المادة (٢٧) من الملحق الرابع نصت على "التزام القوات العسكرية في حالة حصارها اتخاذ كافة الوسائل لعدم المساس بالمباني المعدة للمعابد وللفنون والعلوم والأعمال الخيرية والآثار التاريخية".

اتفاقية لاهاي عام ١٩٥٤م نصت المادة الخامسة منها على: "إلزام الطرف الذي يحتل إقليمًا أو جزءًا منه تقديم العون لحكومة الطرف الذي احتلت أرضه في حماية الممتلكات الثقافية واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الممتلكات". كما حرمت المادة ٥٦ من من المعاهدة حجز أو تخريب للمنشآت المخصصة للعبادة والبر والمباني التاريخية.

اتفاقية روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨م: نصت المادة ٧: الجرائم ضد الإنسانية ١- لغرض هذا النظام الأساسي، يشكل أي فعل من الأفعال التالية "جريمة ضد الإنسانية" متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم:

(د) إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان؛

(ح) اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية، أو متعلقة بنوع الجنس على النحو المعرف في الفقرة ٣، أو لأسباب أخرى من المسلم عالميًا بأن القانون الدولي لا يجيزها، وذلك فيما يتصل بأي فعل مشار إليه في هذه الفقرة أو بأية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة؛

(ي) جريمة الفصل العنصري؛...."

المادة ٨: جرائم الحرب ١- يكون للمحكمة اختصاص فيما يتعلق بجرائم الحرب، ولا سميا عندما ترتكب في إطار خطة أو سياسية عامة أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم.

٢- لغرض هذا النظام الأساسي، تعني "جرائم الحرب":

(أ) الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، أي أي فعل من الأفعال التالية ضد الأشخاص أو الممتلكات الذين تحميمهم أحكام اتفاقية جنيف ذات الصلة:

"١" القتل العمد؛.."



"٤" إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة؛"

### توصيات:

- ١- إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تؤكد أن ما تقوم به هذه المنظمات يعتبر جريمة ضد الإنسانية وفق تعريف ومعايير القانون الدولي الإنساني على وجه الخصوص اتفاقية جنيف الرابعة التي تحمي المدنيين زمن الإحتلال.
  - ٢- إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو دول العالم إلى إخراج المنظمات الصهيونية التي تجمع تبرعات لدعم الإستيطان في القدس المحتلة عن القانون وتقديم المسؤولين فيه للمحاكمة.
  - ٣- إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو الاتحاد الأوروبي لاتخاذ خطوات صارمة ضد المؤسسات الصهيونية التي تستغل قوانين البلاد لدعم مشاريع الإستيطان في القدس المحتلة.
  - ٤- إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو المنظمات الغير حكومية للعمل على كشف شبكات دعم الإستيطان حول العالم وملاحقتها والضغط من أجل رفع غطاء الشرعية عنها.
  - ٥- إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تؤكد على وجود مجموعة من رجال الأعمال والشركات تقوم بغسل الأموال حول العالم من أجل دعم منظمات استيطانية محددة يتوجب ملاحقتهم وكشف أنشطتهم الغير مشروع.
  - ٤- على الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والدول العربية والإسلامية كل على حدة العمل على تنفيذ مشاريع لاستعادة ما سلب في القدس والتخفيف من معاناة المقدسيين.
- انتهى





Arab Organisation for Human Rights in UK  
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

AOHR